

البحرين

البحرين مملكة يبلغ عدد سكانها نحو 1,050,000 نسمة بمن فيهم نحو 530,000 مواطن. ويرأس الملك حمد بن عيسى آل خليفة الدولة وجميع فروع الحكومة. ويعين الملك مجلس وزراء ويتولى ما يقرب من نصفه أعضاء أفراد من أسرة آل خليفة الحاكمة التي تتنمي إلى الأقلية السنوية. واستأنف دستور عام 2002 عمل هيئة تشريعية يتم تشكيلها بطريق الانتخاب وتُعرف بمجلس نواب، ومجلس آخر يعين الملك أعضاءه هو مجلس الشورى. وشاركت جميع الجمعيات السياسية المسجلة في الانتخابات البرلمانية والبلدية عام 2006 والتي أثارت إدعاءات بحدوث غش وتزوير وثلاعب بالأصوات في بعض السباقات الانتخابية. وواصلت السلطات المدنية بصورة عامة على سيطرتها الفعلية على قوات الأمن.

لم يتمتع المواطنون بحق تغيير حكومتهم. وقيدت الحكومة الحريات المدنية بما فيها حرية الصحافة والتعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات وممارسة بعض الشعائر الدينية. واستمر العنف المنزلي ضد المرأة والطفل، وكذلك التمييز على أساس الجنس والدين والجنسية والطائفة لا سيما ضد الأقلية الشيعية. وظل الاتجار بالبشر والقيود على حقوق العمال الأجانب مشكلتين قائمتين.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام سلامة شخص الإنسان، بما فيها عدم إخضاعه لها يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم تقم الحكومة أو من يعملون بالنيابة عنها بأي عمليات قتل بدوافع سياسية خلال العام.

ب. الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن اختفاء أشخاص لدوافع سياسية.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحضر الدستور تلك الممارسات، إلا أن إدعاءات أفادت بأن قوات الأمن استخدمتها خلال العام. وانتقد مراقبو حقوق الإنسان المحليون الممارسات التي استخدمتها وحدات الشرطة الخاصة التي استجابت لحوادث حرق إطارات وغيرها من أعمال الشغب، وألقى متظرو الشغب في بعض الأحيان قنابل المولوتوف وغيرها من المواد الحارقة على أفراد الشرطة.

وفي عدة مناسبات، احتجزت الشرطة عشرات الشبان بسبب اشتباكات محدودة ولكنها متكررة بين رجالها وبين الذين كانوا يلقون حجارة وقنابل المولوتوف المحلية الصنع. وزعم هؤلاء الشباب بشكل متكرر أنهم تعرضوا للضرب على أيدي قوات الأمن أثناء احتجازهم. ونفت قوات الأمن تلك الاتهامات فيها أعرب بعض الناشطين السياسيين المعارضين عن شكهم في صحتها.

برأ قاض في 13 أكتوبر/تشرين الأول 19 متهمًا في قضية تتعلق بوفاة ضابط شرطة عام 2008 في كرزكان. وحسبما أفادت به مصادر إعلامية محلية، قال رئيس هيئة المحكمة إن تصريحات المتهمين بأنهم اعترفوا تحت وطأة التعذيب أثبتت على قراره. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، استأنف مكتب الإدعاء العام الحكم، ولم يحدد موعد الجلسة بحلول نهاية العام.

وعقب احتجاجات كانون الأول/ديسمبر 2007، اعتقلت قوات الأمن واحتجزت عشرات المحتجين في سجن العدلية. وأفاد بعض المحتجزين بأن المحققين القضائيين ضربوهم وعذبوهم بالصدمات الكهربائية أثناء وجودهم في السجن إلا أن المسؤولين أنكروا إدعاءاتسوء المعاملة. وفحص فريق طبي عينته المحكمة المحتجزين وادلى في وقت لاحق بشهادته أمام المحكمة قائلا إنه لا يستطيع إثبات أو دحض الاتهامات التي ساقها المحتجزون الخاصة بسوء المعاملة. وأصدرت المحكمة الجنائية العليا في تموز/يوليه 2008 أحكاماً بالسجن على 11 شخصاً من الـ 15 شخصاً المدعى عليهم، تراوحت بين سنة وسبعين سنة. وقرر الملك حمد العفو عنهم في 11 أبريل نيسان.

التزمت السجون ومرافق الاحتجاز بصورة عامة للمعايير الدولية، وإن كانت الحكومة لم تسمح لمرأبى حقوق الإنسان القيام بأى عمليات تفتيش مستقلة. وطيلة العام، قال بعض المحتجزين إن حراس مركز السجن والاحتجاز اعتدوا عليهم جسدياً، لكن الحكومة نفت هذه التهمة. ولم تتوصل الفحوص الطبية التي أمرت المحكمة بإجرائها عام 2008 على من أدعوا التعرض لاعتداءات إلى نتائج حاسمة. ولم ترد تقارير مماثلة عن سوء معاملة معتقلي اثناء احتجازهم.

وحسبياً أفادت به جمعية البحرين لحقوق الإنسان، قبع في السجون خمسماضي سجين من بينهم 57 امرأة في 9 مايو / أيار. ومن غير المعروف مدى سعة استيعاب السجون. وتم احتجاز الرجال في منشآت منفصلة عن النساء، فيما تم وضع الأحداث في زنزارات منفصلة عن البالغين.

في 9 مايو / أيار، قامت جمعية البحرين لحقوق الإنسان بتفتيش سجن النساء في مدينة عيسى. ولم تقد الجمعية توجود أي مشاكل رئيسية رغم أن التقرير أشار إلى أن الزنزانات غير مصممة للاستخدام الراهن الذي وصل إلى استيعاب ما بين 8 إلى 10 سيدات في كل زنزانة.

في 3 يونيو / حزيران، قدم مسؤولو اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورات تدريبية لمدارء مراكز الاعتقال. ووفيت منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان دورات حول إدارة السجون والصحة والسلامة فضلاً عن كيفية معاملة السجناء والأخلاقيات الطبية. ولم يزور مسؤولو اللجنة الدولية للصليب الأحمر تلك السجون خلال العام. وأفادت جمعيات الهلال الأحمر البحرينية بأن مسؤولي اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم يزوروا السجون منذ إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين عام 2000.

د - الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، وقد تقيدت الحكومة بهذا الحظر بصورة عامة، وإن كانت هناك بعض المزاعم بحدوث ذلك.

تتولى وزارة الداخلية المسؤولية عن الأمن العام، وشرف على قوات الأمن العام وغيرها من وحدات الأمن المتخصصة بحفظ النظام الداخلي. وتتحمل القوات المسلحة البحرينية مسؤولية حماية البلاد من التهديدات الخارجية وتوفير الأمن الداخلي. وكانت قوات الأمن بصورة عامة فعالة في الحفاظ على الأمن الداخلي.

وقد أدى انعدام الشفافية على نطاق واسع إلى صعوبة تقييم مدى انتشار الفساد بين قوات الأمن. وأفادت تقارير صحافية بأن السلطات أقدمت في عدة قضايا على سجن أو تغريم مسؤولي تطبيق القانون بسبب سوء السلوك المتمثل في معظم الحالات بقبول رشوى.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أعلنت وزارة الداخلية أنها أصدرت أثناء العام أحكاماً تأديبية ضد 23 ضابطاً شرطة لارتكابهم أعمالاً تنتهك حقوق الإنسان. وشملت الأحكام بالسجن و/أو الغرامة. واحتضفت وزارة الداخلية بالخط الساخن الذي يسمح للمواطنين بالإبلاغ عن تجاوزات الشرطة، إلا أن العديد من الأفراد الشيعة اعتقادوا أن وزارة الداخلية تتغاضى عن التصرفات السيئة للشرطة، ولذلك لم يقوموا بالإبلاغ عن حوادث سوء المعاملة. وعلى الصعيد العملي، استجابت وزارة الداخلية لإدعاءات سوء المعاملة وشكوى الجمهور بشكيل لجان تحقيق مؤقتة. ولم تُصدر هذه اللجان تقارير علنية عن استنتاجاتها.

إجراءات التوقيف والمعاملة أثناء الاحتجاز

للإلقاء القبض على المشتبه في ارتكابه جريمة، يتعين على الشرطة أن تقدم أدلة إلى القاضي الذي سيقرر ما إذا كان سيصدر مذكرة الاعتقال. ويتعين أن تنقل الشرطة وقوات الأمن المشتبهين إلى مكتب المدعي العام خلال 48 ساعة، واحترمت الشرطة وقوات الأمن هذا المطلب بصورة عامة في الممارسة العملية. وخلال سبعة أيام من تاريخ الاعتقال، يتعين أن يمثل المحتجز أمام قاضٍ في مكتب المدعي العام. ويمكن للقضاة أن يفرجوا عن المحتجز بكفالة وهم عادة ما يفعلون ذلك. وإذا قرر القاضي أن المشتبه قد يهرب أو أنه يشكل خطراً على المجتمع، فإنه قد يسمح باحتجازه لمدة 45 يوماً أخرى بينما يواصل مكتب المدعي العام التحقيقات. ويجوز تكرار هذه العملية من

خلال مراجعة لاحقة من قضاة آخرين، إلا أنه لا يجوز أن يتجاوز الاحتجاز قبل المحاكمة ستة أشهر.

ويجيز قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006 للنيابة العامة أن تحتجز المشتبه بارتكابه أعمالاً إرهابية مدة خمسة أيام. ويحوز للمدعي العام، بناءً على الطلب، تمديد مدة الاحتجاز هذه إلى 10 أيام أخرى. وفي نهاية هذه المدة، يتعين نقل المحتجز إلى النيابة العامة واستجوابه مدة ثلاثة أيام. وبعدها يقرر المدعي العام إصدار أمر اعتقال أو إطلاق سراح المحتجز. ولا يجوز أن يتجاوز أمر الاعتقال 60 يوماً.

وشهدت عملية توفير محامين للمحتجزين قيوداً في مراحل الاحتجاز الأولى. ويتبعن على المحامين الحصول على أمر من المحكمة للاجتماع مع موكلיהם ومن ثم التنسيق مع مسؤولي مركز الاحتجاز لمقابلة موكلיהם. وقد وفرت الدولة محامين للمحتجزين المعوزين. وسمحت للمحتجزين بصورة عامة بتلقي زيات أعضاء أسرهم.

العفو

عفا الملك في 11 ابريل / نيسان عن 178 شخصاً كان من بينهم عدد من المتهمين بارتكاب أعمال شغب. وبعد بعض الارتباك الأولى، قررت الحكومة أن المتهمين في قضية هجوم المعامير وبقليل ضابط شرطة في كاركازان في 2008 لا يشملهم العفو، وأن محاكمتهم ستستمر.

هـ - الحرمان من محاكمة علنية منصفة

ينص الدستور على استقلال السلطة القضائية. واحترمت الحكومة بصورة عامة استقلال القضاء في الممارسة العملية. ويعين الملك بموجب الدستور جميع القضاة بمرسوم ملكي. ويرأس أيضاً مجلس القضاء الأعلى وهو الهيئة المسؤولة عن الإشراف على عمل المحاكم والنيابة العامة.

ويقوم النظام القضائي على مزيج من القانون المدني البريطاني والقانون العام والشريعة الإسلامية والقوانين التقليدية. ويضم جهاز القضاء محاكم مدنية وأخرى شرعية.

تنظر المحاكم المدنية في جميع القضايا المدنية والتجارية والجنائية وقضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين. وت تكون المحاكم القضائية الصغيرة (المحاكم الابتدائية ومحكمة التنفيذ) من قاضٍ واحد، بينما تتكون المحاكم العليا من ثلاثة قضاة، ولها صلاحية النظر في الجنائيات والأحوال الشخصية وقضايا الاستئناف.

تنظر محاكم الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين، سواءً كانوا مواطنين أو غير مواطنين. وتوجد محاكم منفصلة للمسلمين السنة وأخرى للمسلمين الشيعة، وت تكون هذه المحاكم من ثلاثة مستويات: المحكمة الشرعية، والمحكمة الشرعية العليا، ومحكمة التمييز الشرعية العليا. وتتألف محكمة التمييز الشرعية العليا من قاضيين على الأقل. وإذا اختلفا في الحكم، توفر وزارة العدل والشؤون الإسلامية قاضياً ثالثاً ويصدر الحكم بأغلبية الأصوات. ويوجد 13 قاضياً في المحاكم الشرعية السنية المالكية و14 قاضياً في المحاكم الشرعية الشيعية الجعفريّة.

وتصدر المحكمة الدستورية أحكاماً نهائية ملزمة بشأن دستورية القوانين والتشريعات. وت تكون عضوية المحكمة من رئيس وستة أعضاء يعينهم الملك لمدة تسع سنوات لا يجوز انقضاؤها.

وتُخضع القوات المسلحة البحرينية لنظام محاكم منفصل لمحاكمة العسكريين المتهمين بارتكاب جرائم بموجب القانون العسكري. ولدى وزارة الداخلية نظام مماثل لمحاكمة ضباط الشرطة.

إجراءات التقاضي

ينص الدستور على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته. وتتصـل إجراءات المحاكمة المدنية والجنائية على أن تكون المحاكمة علنية. ولا يتم استخدام نظام هيئة المحقفين. وبموجب القانون ومن الناحية العملية، يحق للمتهم استشارة محام يختاره بنفسه خلال 48 ساعة من اعتقاله. ووفرت الحكومة

محامين للمتهمين المعوزين. ويحضر المتهمون أثناء المحاكمة ومن حقهم تقديم شهود وأدلة لصالحهم، واستجواب الشهود الذين يقدمون إفادات ضدتهم. ولا يوجد قانون ينظم اطلاع المتهمين على الأدلة المتوفرة لدى الحكومة، وكثيراً ما قامت الحكومة بمراجعة الأدلة قبل إطلاع المتهمين عليها فيما يحق للمتهمين استئناف الحكم. وتباين حقوق المرأة القانونية وفقاً لتقسيم الشيعة أو السنة للشريعة الإسلامية.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين

الإجراءات القضائية المدنية وتدابير الإنصاف

يجوز للمواطنين إقامة دعاوى مدنية أمام المحكمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان أو للطالة بتعويض عن الأضرار الناتجة عنها. إلا أن الحكومة قالت إن العفو العام الذي صدر عام 2001 منح حصانة من العقاب ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي زعم بارتكابها قبل عام 2001.

و - التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور مثل هذه الممارسات، واحترمت الحكومة بصورة عامة هذا الحظر ضمن ما تنص عليه أحكام القانون تحت اشراف قضائي. ويتعين على الحكومة أن تحصل على إذن من المحكمة قبل مراقبة المكالمات الهاتفية والبريد الإلكتروني والمراسلات الشخصية. واعتقد العديد من الشيعة بوجود شبكات متطرفة وواسعة الانتشار من مخبري الشرطة، إلا أنهم لم يتمكنوا من تقديم أدلة دامجة حول ذلك.

القسم 2 احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ - حرية التعبير وحرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير وحرية الصحافة شريطة عدم انتهاك المعتقدات الأساسية للشريعة الإسلامية، وعدم الإضرار بوحدة الشعب وعدم إثارة الفرقة والنعرات الطائفية. وتخضع حرية الصحافة أيضاً لقوانين الصحافة المعمول بها. وكانت هناك رقابة ورقابة ذاتية أيضاً.

ويحظر القانون أي خطاب أو نقاش يخل بالنظام العام أو للأخلاق. وقد أعرب بعض الأشخاص في مجالس خاصة صراحة عن آراء تنتقد السياسة المحلية وقضايا اجتماعية. وكان هناك أيضاً قدر كبير من حرية التعبير على شبكة الإنترن特 وفي رسائل إلى رؤساء تحرير الصحف، وأحياناً في برامج التلفزيون الحكومي التي تستقبل مكالمات هاتفية.

ولا تملك الحكومة أية وسائل إعلام مطبوعة، ولكن وزارة الإعلام مارست قراراً كبيراً من السيطرة على وسائل الإعلام المطبوعة المحلية الخاصة. وتملك الحكومة وتدبر جميع محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية، وتدخلت في اختيار مراسل قناة الجزيرة في البلاد. وتمكنّ المواطنون من تلقي البث الإذاعي والتلفزيوني باللغات العربية والفارسية والإنجليزية من البلدان المجاورة في المنطقة، بما في ذلك القنوات الفضائية دون تشويش.

وطبقت الحكومة، حسب تقديرها واجتهاها، قانون الصحافة للحد من حرية التعبير وحرية الصحافة. وينص القانون على غرامات قد تصل إلى عشرة الاف دينار (\$26,500) وأحكام بالسجن ستة أشهر على الأقل لمن ينتقد الإسلام أو الملك أو يحرض على أعمال تقويض أمن الدولة، إضافة إلى غرامات تصل إلى 2000 دينار (\$5,300) على 14 مخالفة أخرى. وتشمل هذه المخالفات الترويج لبيانات صادرة عن دولة أجنبية أو منظمة أجنبية قبل الحصول على موافقة وزير الإعلام، ونشر أية تقارير إخبارية قد تضر بقيمة الدينار البحريني، أو نشر أية مواد تسيء إلى رئيس دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع البلاد، أو نشر ملاحظات تسيء لممثل بلد أجنبى معتمد لدى البحرين بسبب أعمال تتعلق بمنصب ذلك الشخص.

مارست الحكومة الرقابة. فقد فرض ممثلو وزارة الإعلام الرقابة بفعالية ومنعوا شر قصص محلية تتعلق بمسائل حساسة لا سيما المتعلقة بالطائفية والأمن الوطني أو انتقاد العائلة المالكة والعائلة السعودية المالكة والقضاة. ومارس الصحافيون أيضاً رقابة ذاتية على نطاق واسع.

ووفقاً لما قاله بعض العاملين في الإعلام، أجرى مسؤولون حكوميون اتصالات برؤساء التحرير مباشرة وطلبوا منهم التوقف عن الكتابة في مواضيع معينة أو أشاروا إليهم بعدم نشر بيان صحفي معين أو قصة معينة ووردت تقارير عن أن الحكومة دفعت لصحافيين مبالغ مالية لعرض الانتخابات البرلمانية لعام 2006 بطريقة مرضية. إضافة إلى ذلك، راجعت دائرة المطبوعات والنشر التابعة لوزارة الإعلام جميع الكتب والمنشورات قبل التصريح بطبعتها. كما راجع مسؤولو الوزارة الكتب التي تناقض الدين.

في 11 أبريل/ نيسان، نقضت المحكمة الدستورية بندًا في قانون الصحافة والنشر يحمل الشركات الناشرة والناشرين المسؤولية عن مضمون المطبوعات التي يوزّعونها. ويمكن للحكومة بموجب الحكم معاقبة الناشرين فقط إذا تحدو قرارا قضائياً بإلغاء رخصة النشر الخاصة بهم. وعلى الرغم من ذلك، علقت وزارة الإعلام في 22 حزيران/ يونيو نشر صحيفة أخبار الخليج العربية اليومية ليوم واحد بعد أن نشرت افتتاحية بقلم أحد أعضاء مجلس الشورى تتقدّم القيادة الدينية والسياسية الإيرانية.

حرية استخدام الإنترنت

قيّدت الحكومة استخدام الإنترنت الذي يمكن للسكان الوصول إليه في منازلهم وأماكن عملهم ومقاهي الانترنت. وتضاعف عدد مستخدمي الانترنت من 202,000 عام 2004 إلى 435,000 مستخدم عام 2008.

وكانت الحكومة مساهماً رئيسياً في شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (باتلوك) وهي شركة الاتصالات الرئيسية في البلاد، التي حظرت على مستخدمي الانترنت الوصول إلى موقع اعتبرت معادية للحكومة أو معادية للإسلام. ووردت تقارير بأن الحكومة لم تراقب استخدام البريد الإلكتروني. وواصلت الحكومة اللجوء إلى قانون الصحافة لتبرير استجواب بعض الصحافيين وأصحاب المدونات. وبموجب القانون يواجه المسؤولون عن إدارة موقع على شبكة الانترنت نفس قوانين التشهير التي تُنطبق على صحافيي وسائل الإعلام المطبوعة، ويتحمّل

أصحاب المواقع الإلكترونية المسؤولية عن مضمون جميع المواقف المنشورة على موقعهم أو ضمن غرف المحادثة الإلكترونية التابعة لهم.

ومارست الحكومة الرقابة على الانترنت وحاولت بصورة منتظمة منع الوصول المحلي إلى موقع عديدة على الشبكة بما فيها موقع محلية لمدونين، ومواقع محادثة، ومواقع حقوق الإنسان، ومواقع تحتوي على معلومات عن المسيحيين العرب، وموقع جمعية وعد السياسية. وكان الناشر العلني بشأن موقع الانترنت التي منع الوصول إليها واسع الانتشار، وتتمكن مستخدموه عديدون من الوصول إلى المواقع الممنوعة من خلال خادم الكتروني بديل.

في 14 يناير/ كانون الثاني، أمر وزير الثقافة والاعلام جميع شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الانترنت بمنع عدد من المواقع الإلكترونية السياسية والتجارية والإباحية والتي تعنى بحقوق الانسان لمخالفتها قانون الصحافة والنشر وانتهاكها القيم المحلية وإضعافها الوحدة الوطنية. وحسب مقال نشرته جريدة الوسط في 18 أكتوبر/تشرين الأول، منعت الحكومة حوالي 100 موقع على الانترنت خلال العام. وأمر قرار الوزارة ايضاً بمنع الوصول الى مقدمي الخدمات البديلة (البروکسي سيرفرز) وذلك بحظر استخدامها لتجاوز الحظر. وفي 24 يناير/ كانون الثاني، هددت هيئة تنظيم الاتصالات بإلغاء رخص أي مشغل أو مقدم لخدمة الانترنت ينتهك القرار. وفي 19 فبراير/ شباط، رفع جمعية الوعد دعوى مدنية ضد وزارة الثقافة والاعلام بسبب حظر الوصول الى موقعها الإلكتروني، وأمرت الوزارة برفع الحظر. وأعلنت الوزارة في 19 ابريل/ نيسان ان الحكومة قررت رفع الحظر عن عدد من المواقع الإلكترونية، إلا أن بعضها بقي مغلقاً بحلول نهاية العام.

الحرية الأكademية والمناسبات الثقافية

لم تفرض الحكومة قيوداً على الحرية الأكademية أو النشاطات الثقافية. إلا أن بعض الأكاديميين مارسوا رقابة ذاتية بتجنب القضايا السياسية الخلافية.

حرية التجمع

ينص الدستور على حق التجمع بحرية، ولكن القانون يحدّ من ممارسته. وقد تدخلت قوات الأمن في بعض المظاهرات خلال العام. وتعين أن يقدم منظمو التجمعات أو المظاهرات طلباً إلى وزارة الداخلية قبل 72 ساعة لعقد تجمعات عامة أو مظاهرات. ويجب أن يوقع الطلب ثلاثة مواطنين من المنطقة التي يقترح تنظيم المظاهرة فيها. وإذا لم ترد الوزارة على الطلب يجوز عقد التجمع. ويحظر القانون التجمعات العامة قرب المستشفيات أو المطارات أو المراكز التجارية أو مرافق محددة مرتبطة بالأمن أو مواكب الجنازات. إما يحظر عقد تجمعات عامة بين الساعة 11 مساءً والساعة 7 صباحاً، إلا إذا سمح بذلك كتابياً رئيس الأمن العام أو نائبه. وينص القانون على أنه لا يجوز تحويل مواكب الجنازات إلى مظاهرات سياسية، وعلى أنه يجوز لمسؤولي الأمن حضور أي تجمع عام. ويجب أن يبلغ رئيس الأمن العام المنظمين بأية تغييرات رسمية تتعلق بالطلب (مثل المكان أو الزمان أو الطريق) قبل 48 ساعة على الأقل من تنظيم المناسبة. وبواجه منظمو التجمعات غير المرخص بها عقوبة بالسجن تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر.

وقيمت الحكومة على وجه التحديد وراقت التجمعات السياسية. وينظم القانون الحملات الانتخابية ويحظر الأنشطة السياسية في مراكز العبادة والجامعات والمدارس والمباني الحكومية والمؤسسات العامة. ولم تسمح الحكومة باستخدام المآتم (مراكز التجمعات الشيعية الدينية) أو أية مواقع دينية لعقد تجمعات سياسية بدون ترخيص.

وقامت مظاهرات مناوئة للحكومة في العديد من القرى الشيعية في جميع أنحاء البلد بشكل منتظم. ووفقاً لما قاله أفراد من الطائفة الشيعية ومسؤولو وزارة الداخلية، شاركت عصبة من الشبان الشيعة بانتظام في المظاهرات المرخصة وغير المرخصة، وزعموا أن أعضاءً من حركة الحق غير المرخصة ومن حركة الوفاء الإسلامية الجديدة حرضوهم على ذلك، وقاموا بإحراء الإطارات والقمامة، وإلقاء زجاجات المولتوف والحجارة على شرطة مكافحة الشغب.

وفرقت الشرطة المتظاهرين في الكثير من الأحيان بالغاز المسيل للدموع. وادعت منظمات حقوق الإنسان المحلية غير الحكومية أن شرطة مكافحة الشغب استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المشاركيين في مظاهرات سلمية. إلا أن وزارة الداخلية ردّت بالقول إنها استخدمت الغاز المسيل

للدموع ردأً على هجمات المتظاهرين. وأطلقت قوات الشرطة بشكل دوري طلقات مطاطية على الأرض لنفريق المتظاهرين. وفي بعض الأحيان، استخدمت الشرطة طلقات مطاطية مرتدة من الأرض لنفريق المتظاهرين كملاذ آخر.

حرية الانتساب إلى الجمعيات

يكفل الدستور حق حرية الانتساب للجمعيات. إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق في الممارسة العملية. ومع أن الحكومة لا تسمح بتشكيل أحزاب، إلا أنها سمحت للجمعيات السياسية المسجلة بترشيح مرشحين في الانتخابات والمشاركة في نشاطات سياسية أخرى.

وتطلب الحكومة من جميع الجماعات التسجيل لديها وهي جماعات المجتمع المدني لدى وزارة التنمية الاجتماعية، والجمعيات السياسية لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية، ونقابات العمال لدى وزارة العمل. وتظلّ الحكومة هي التي تقرّ ما إذا كانت الجماعة ذات طابع اجتماعي أم سياسي بناءً على نظامها الداخلي المقترن. ويحظر القانون على الجمعيات غير المرخصة ممارسة أي نشاط، كما يحضر على الجمعيات المدنية المرخصة مزاولة أي نشاط سياسي.

ولتقديم طلب للتسجيل، يتبعن على الجمعية السياسية أن تقدم إلى الحكومة نظامها الداخلي موقعاً من جميع الأعضاء المؤسسين، وقائمة بجميع الأعضاء ونسخاً من بطاقات الإقامة، وبياناً مالياً يحدد مصدر تمويل الجمعية والمعلومات المصرفية. وينبغي ألا تتعارض مبادئ وأهداف وبرامج الجمعية مع الشريعة الإسلامية أو المصلحة الوطنية، كما يفسرها القضاء، ولا يجوز أن تستند هذه المبادئ والأهداف والبرامج إلى أساس طائفي أو جغرافي أو طبقي.

ويتعين على أية منظمة مجتمع مدني ترغب في التسجيل أن تقدم نظامها الداخلي موقعاً من جميع الأعضاء المؤسسين بالإضافة إلى محاضر جلسات لجنة التأسيس مبينة أسماء الأعضاء المؤسسين ومهنهم وأماكن إقامتهم وأن تتضمن توقيعهم. وينجح القانون وزارة التنمية الاجتماعية الحق في رفض تسجيل أية جمعية مدنية إذا تبيّن للوزارة أن خدمات الجمعية غير ضرورية، أو أن جمعية أخرى تقدمها بالفعل، أو أنها تتعارض مع أمن الدولة، أو تهدف إلى إحياء جمعية حُلت سابقاً.

ويجوز للجمعيات التي يرفض طلبها أو يتم تجاهله أن تستأنف أمام المحكمة المدنية العليا، التي قد تلغي قرار وزارة التنمية الاجتماعية أو ترد الشكوى.

وواصلت وزارة التنمية الاجتماعية رفض طلب تسجيل اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل لجمعية مدنية بسبب نشاطاتها ذات الطابع السياسي. ورفضت الوزارة أيضاً طلب جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، بسبب صلاتها مع مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي تم حله، ولكون بعض أعضائها دون سن الثامنة عشر. وما زالت الإجراءات القانونية التي رفعتها الوزارة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 ضد رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان محمد المسقطي الذي أتهم بإدارة جمعية غير مرخصة معلقة.

الحرية الدينية - ج

ينص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام وأن الشريعة مصدر رئيسي للتشريع. وينص الدستور على حرية الضمير، وحُرمة دور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان وتنظيم المواكب والاجتماعات الدينية طبقاً للعادات المرعية في البلد. إلا أنّ الحكومة فرضت بعض القيود على ممارسة هذه الحقوق. ويشترط القانون حصول جميع المجموعات الدينية على إذن من وزارة العدل والشؤون الإسلامية لإدارة وعقد الاجتماعات الدينية. وحسب الأنشطة التي تمارسها الجماعة، قد تحتاج أيضاً إلى موافقة وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الإعلام و/أو وزارة التعليم. ويحظر الدستور توجيه أي خطاب نيم عن المساس بأسس العقيدة الإسلامية أو معرجاً عن الكفر.

وطلت الطائفة البهائية، التي تكرر رفض تسجيلها في السنوات السابقة، تتمتع بالتجمع والعبادة بحرية دون تدخل من الحكومة. ومارست عدة كنائس مسيحية عملها بحرية، ولم يتمكن بعضها من التسجيل وأمر بالغلق. وارتبطت معظم هذه القضايا بتقسيم المناطق وشكوى الجيران من إيقاف السيارات قرب بيوت تُستخدم ككنائس غير مسجلة. ومارست أقلية دينية أخرى من بينها السيخ والهندوس شعائرها بحرية.

مولت الحكومة وسيطرت على جميع المؤسسات الدينية الرسمية، بما فيها مساجد الشيعة والسنّة، ومامات الشيعة والأوقاف الشيعية والسنّية، والمحاكم الدينية. واعتمد بناء مساجد جديدة على العملية الحكومية غير الشفافة لتخصيص الأراضي. وأفادت التقارير بأن التخصيص لم يكن متناسباً مع نسبة الطائفة الشيعية بين مجموع سكان البلاد.

تعذر دراسة الدين الإسلامي الإلزامية بالنسبة لجميع طلاب المدارس الحكومية، ومع ذلك يقوم المنهاج في المدارس العامة إلى حد بعيد على المذهب السنّي المالكي.

ورغم أن القانون يحظر على غير المسلمين ممارسة التبشير إلا أنه يسمح بتوزيع الكتب الدينية وغيرها من المواد الإعلامية الأخرى، طالما أنَّ المواد ليست معادلة للإسلام.

وتدقق الحكومة في خلفية الذين يختارونمواصلة الدراسة الدينية في إيران.

إساءة المعاملة والتمييز المجتمعي

ما زالت أعمال التمييز التي تمارسها الحكومة والمجتمع ضد الأغلبية الشيعية تمثل مشكلة. وينتقل السرقة معاملة تفضيلية في التوظيف في المناصب الحكومية الحساسة ومرافق الإدارة في الخدمة المدنية. وهيمن السرقة على قوات الدفاع وقوات الأمن الداخلي فيما تولى قلة من الشيعة مناصب رفيعة المستوى. وخلال العام، كان أقل من نسبة واحد بالمائة من المجندين الجدد في القوات المسلحة من الشيعة، إلا أن وزارة الداخلية زادت في جهود توظيف شيعة في وكالات الأمن غير المسلحة مثل شرطة إدارة السير والشرطة المحلية. وفي القطاع الخاص، تولى الشيعة الوظائف المتدنية الأجر التي تحتاج إلى قدر أقل من المهارة. وكانت الخدمات التعليمية والاجتماعية والبلدية في الأحياء الشيعية أدنى مستوى من تلك الموجودة في الأحياء السنّية. وخلافاً لما كان عليه الحال في السنوات السابقة، لم ترد أية تقارير عن ممارسة التمييز على أساس ديني في تعين أئتذنة الجامعات.

ويبلغ عدد سكان الطائفة اليهودية نحو 36 شخصاً، وتعمل إداهن سفيرة لدى الولايات المتحدة. ويمارس اليهود شعائرهم بصورة خاصة دون تدخل من الحكومة. ونظراً لقلة عدد أفراد المجتمع

اليهودي، ما زال الكنيس الوحيد في الدولة مغلقاً. وقد ظهرت بعض التعليقات السياسية ورسوم الكاريكاتور المعادية لليهود ذات الصلة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني دون أن تتصدى لها الحكومة.

للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر تقرير الحرية الدينية في العالم لعام 2009 على العنوان [الثلاثي:](http://www.state.gov/g/drl/rls/irf)

د - حرية التنقل والنازحون داخلياً وحماية اللاجئين وعديمو الجنسية

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلاد وحرية السفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن. وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق بصورة عامة في ممارستها العملية. وتعاونت الحكومة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظomas إنسانية أخرى في تقديم الحماية والمساعدة للمهجرين واللاجئين والعائدين وطالبي اللجوء السياسي وعديمو الجنسية وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

وينص القانون على أنه يجوز للحكومة أن ترفض طلبات الحصول على جوازات سفر أو تجديد جوازات سفر لوجود "سبب معقول"، ولكن يحق لمقدم الطلب استئناف القرار أمام المحكمة المدنية العليا. ومن الناحية العملية، اعتمدت السلطات على القرارات المتعلقة بالأمن الوطني عند البت في طلبات الحصول على جوازات السفر.

يحظر الدستور النفي القسري، ولم ترد أية تقارير عن نفي قسري أو عودة من نفي قسري أثناء العام. وظل بعض المعارضين السياسيين، الذين رفضوا العفو الذي صدر عام 2001، في المنفى الذي فرضوه على أنفسهم.

حماية اللاجئين

ليست الدولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 ولا في بروتوكولها لعام 1967، ولم تضع الحكومة نظاماً لتوفير حماية للاجئين. ومن حيث الممارسة العملية، وفرت الحكومة للاجئين الحماية من الطرد أو من الإعادة إلى بلدان تكون فيها حياتهم أو حرفيتهم مهددة بالخطر بسبب جنسهم أو دينهم أو جنسياتهم أو عضويتهم في جماعات اجتماعية أو بسبب آرائهم السياسية. ويمكن لمثل هؤلاء الأفراد الحصول على خدمات اجتماعية وتعليمية ووظائف.

الأشخاص عديمو الجنسية

منحت الحكومة في السنوات السابقة الجنسية لبضعة آلاف من الأشخاص الذين لا جنسية لهم، "البدون"، وكانوا في معظمهم شيعة من أصول فارسية. إلا أن منظمة فريدم هاوس تقول إن البدون والمواطنين الذين يتكلمون الفارسية باعتبارها لغتهم الأولى ظلوا يواجهون التمييز في المجتمع وفي سوق العمل. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول، صرخ وزير الداخلية بأن أكثر من 68,000 حصلوا على الجنسية منذ عام 2002 في محاولة لحل مشكلة الأشخاص عديمي الجنسية.

يحصل الشخص على الجنسية من والديه. وبموجب القانون، من حق المرأة الأجنبية المتزوجة من مواطن الحصول على الجنسية بعد خمس سنوات من الزواج. بيد أنه ليس من حق الرجل الأجنبي المتزوج من مواطنة الحصول على الجنسية، ولا يمكن للنساء منح جنسياتهن لأطفالهن. وأفادت جمعية البحرين النسائية بأنها منذ سبتمبر/أيلول علمت بوجود 175 امرأة مع أطفال عديمي الجنسية. وفي عام 2006، أصدر الملك حمد مرسوماً ملكياً منح بعض الأطفال الجنسية من أمهاتهم المواطنات وآبائهم غير المواطنين. إلا أن الأطفال الذين ولدوا في مثل هذه العائلات بعد المرسوم ما زالوا بدون جنسية.

يحدد القانون بوضوح متطلبات التجنس، ولكن البت في طلبات التجنس لم يكن شفافاً. وادعى جماعات معارضة أن الحكومة تجاهلت بصورة منتظمة قواعد التجنس للتلاعب بالإحصائيات السكانية لأغراض الاقتراع في الانتخابات وللحفاظ على هيمنة السنة على قوات الشرطة والقوات المسلحة. ووفقاً لجماعات المعارضه هذه، كانت الحكومة أكثر تساهلاً مع طلبات التجنس المقدمة

من أجانب يعملون في قوات الدفاع، بينما تأخر النظر في طلبات الشيعة وآخرين. ومنحت الحكومة في بعض الأحيان الجنسية لمواطنين سُرّ من بلدان مجاورة يقيمون في البحرين. وقالت الحكومة إن بعض السعوديين، الذين منحوا الجنسية، كانوا أحفاداً لمواطنين بحرينيين هاجروا إلى المملكة العربية السعودية ولهم حق قانوني في المواطننة. ولم تتوفر أرقام دقيقة حول عدد الأجانب الذين منحوا جنسية في السنوات الأخيرة. وتمكن أشخاص عديمو الجنسية من الحصول على بعض الخدمات الاجتماعية والتعليم والتوظيف. ويحق للأشخاص عديمي الجنسية الحصول على مسكن وغيره من الخدمات الحكومية الأخرى، إلا أنهم حُرموا من الاستفادة من منح دراسية.

القسم 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يمتنع المواطنين بالحق في تغيير حكومتهم أو نظامهم السياسي. غير أن الدستور ينص على انتخاب مجلس النواب، وهو المجلس الأدنى في البرلمان بشكل ديمقراطي. ويعين الملك رئيس الوزراء الذي يقترح بعد ذلك أسماء أعضاء الوزراء. وقد شغل أفراد أسرة الـ خليفة المالكة جميع المناصب الوزارية الاستراتيجية وحوالي نصف مجموع المناصب الوزارية. ويتكون المجلس الوطني من مجلسين، هما مجلس النواب الذي يضم 40 نائباً يختارهم الشعب في انتخابات عامة، ومجلس الشورى الذي يضم 40 عضواً معيناً. ويجوز للملك أن يحل مجلس النواب حسب مشيئته، وهو يملك سلطة تعديل الدستور واقتراح القوانين والتصديق عليها وإصدارها ونشرها. ويجوز للمجلسين مساءلة وزراء الحكومة (فيما عدا رئيس الوزراء)، وقد يطلب مجلس النواب استقالة وزير ما بالتصويت بحجب الثقة عن ذلك الوزير بأغلبية التلتين. ويجوز لمجلس النواب أن يقدم قراراً يشير إلى أنه لا يستطيع التعاون مع رئيس الوزراء، وفي هذه الحالة، يملك المجلس الوطني المشترك خيار اعتماد قرار بأغلبية التلتين، يتطلب من الملك إما أن يقيل رئيس الوزراء أو أن يحل مجلس النواب. ولم يكن هناك أي سحب للثقة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

شاركت جميع الجمعيات السياسية المسجلة بما فيها الجمعيات الأربع التي قاطعت انتخابات عام 2002 في انتخابات مجلس النواب في عام 2006. وعلى الرغم من عدم مشاركة مراقبين

دوليين، سمحت الحكومة لتسع منظمات محلية من منظمات المجتمع المدني بما فيها جمعية البحرين لحقوق الإنسان وجمعية البحرين للحريات العامة بالوصول إلى مراكز الاقتراع لمراقبة عملية التصويت. وبذلت جمعية البحرين لشفافية وجمعية البحرين لحقوق الإنسان جهوداً مشتركة لتشكيل اللجنة المشتركة لمراقبة الانتخابات، ودربت أكثر من 200 مراقب محلي. وطلبت الحكومة من منظمة أجنبية تشارك في تدريب الأحزاب ومراقبة الانتخابات بمغادرة البلاد أثناء الحملة الانتخابية والانتخابات.

وقالت اللجنة المشتركة لمراقبة الانتخابات في تقريرها الصادر في شباط/فبراير 2007، إنه لم تحدث محاولات واسعة النطاق للتأثير على نتيجة الانتخابات، وإن كانت قد أشارت إلى أن المرشحين لم يوقفوا أنشطة حملاتهم قبل 24 ساعة من بدء الاقتراع كما ينص القانون. ولم يبلغ المراقبون الرسميون في مراكز الاقتراع عن مشاكل تذكر أثناء التصويت، وإن كانت قد ترددت ادعاءات بأن الحكومة ربما تلاعبت في بعض الحالات في فرز الأصوات في مراكز الاقتراع العامة ضد مرشحي المعارضة في الحالات التي كان عدد الأصوات فيها متقارباً. وزعم العديد من المعارضين ومن بينهم معارضون شيعة أن الحكومة قسمت الدوائر الانتخابية على نحو يحمي صالح السنة.

ولم تسمح الحكومة بتشكيل أحزاب ولكن 15 جمعية سياسية تلقت بعض التمويل من الحكومة وعملت كأحزاب، واختارت مرشحيها في الانتخابات البرلمانية والبلدية، ونظمت حملات لدعم مرشحيها لشغل مناصب عامة، ووضعت برامج سياسية، ونظمت انتخابات داخلية، واستضافت تجمعات سياسية. وانتقدت الجمعيات السياسية بشدة أحكام القانون التي تفرض عليها إخطار وزارة العدل والشؤون الإسلامية قبل الاتصال بمجموعات سياسية في الخارج.

ويحظر القانون على منظمات المجتمع المدني المشاركة في القضايا السياسية؛ إلا أن الحكومة سمحت بهذا النشاط عندما ارتأت ذلك بناء على تقديرها واجتهاها.

انضمت 10 نساء إلى مجلس الشورى وامرأة واحدة إلى مجلس النواب. وشغلت امرأتان منصبين وزاريين، فيما تولت ثلاثة نساء منصب قاضية في المحاكم الجنائية، في حين شغلت امرأة واحدة منصب قاضية في المحكمة الدستورية.

يتمتع المواطنون الشيعة والسنّة بحقوق متساوية أمام القانون، إلا أن السنة هيمنوا على الحياة السياسية مع أن الشيعة يشكلون أغلبية المواطنين. وكان مجلس الشورى يضم 20 عضواً من المسلمين الشيعة و19 عضواً من المسلمين السنة وعضو مسيحي واحداً. ومن بين 23 وزيراً، كان هناك أربعة وزراء شيعة من بينهم نائب لرئيس الوزراء.

القسم 4 فساد الحكومة وشفافيتها

ينص القانون على عقوبات جنائية على الفساد الرسمي، إلا أن الحكومة لم تنفذ دوماً القانون بفعالية. وقيل إن بعض المسؤولين شاركوا في أعمال فساد وأفلتوا من العقاب. ولا تزال مجالات مهمة من النشاط الحرامي تفتقر إلى الشفافية. وكما كان الحال في السنوات الماضية، لم تكن هناك وكالة حكومية مسؤولة عن مكافحة الفساد الرسمي. وفي 8 كانون الأول /ديسمبر، أعلن وزير الداخلية خططاً لإنشاء وحدة لمكافحة الفساد ضمن إدارة التحقيق الجنائي التابعة لوزارته. ولا يلزم القانون المسؤولين الحكوميين على الإفصاح عن ذممهم المالية، ولا يكفل للمواطنين الحصول على المعلومات المتوفرة لدى الحكومة.

وذكر تقرير المكتب الوطني للمحاسبة السنوي في 5 تشرين الثاني /نوفمبر بالقصيل مخالفات مالية أثرت على عدد من الوزارات والوكالات. إلا أن التقرير لم يذكر ما إذا كان موظفو الحكومة سيحاكمون بتهم الفساد.

في 8 حزيران /يونيو، أدانت المحكمة الجنائية العليا الرئيس التنفيذي السابق لبنك الإسكان للتجارة والتمويل شبه الحكومي بتهمة إختلاس مليون ونصف مليون دينار بحريني (\$4 مليون أمريكي) وحكمت عليه بالسجن مدة 10 سنوات. وهذا هو أول حكم بالإدانة في قضية فساد كبرى منذ عدة سنوات.

في 21 حزيران/يونيو، اتهمت السلطات المدير التنفيذي لمؤسسة البحرين للتنمية السياسية ومسؤولين آخرين فيها بتهمة الاختلاس والتزوير. وكانت القضية لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

ويستمر القظر في تهم الفساد ضد مدير سابق في شركة المنيوم البحرين "البا". وأفادت مصادر إعلامية وتقارير صحفية صادرة عن منظمات غير حكومية بأن تحقيق في الفساد قد يطال مدراء سابقين كبار في الشركة إضافة إلى مسؤولين حكوميين سابقين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2008، حلّمت المحكمة الجنائية على مدير شركة تنظيف بالسجن مدة ثلاثة سنوات وغرامة قدرها 5000 دينار (13,250 دولار أمريكي) لمحاولته تقديم رشوة لوزير البلديات الجديد. واستأنف محاموه الحكم، وبقي الاستئناف معلقاً في نهاية العام.

وفي عام 2007، قدمت وزارة الصناعة والتجارة شكوى إلى النيابة العامة اتهمت فيها تسعة موظفين باختلاس أموال. وفي 20 كانون الأول/يناير برأت المحكمة أربعة وحكمت على خمسة آخرين بالسجن ما بين سنة إلى خمس سنوات. واستأنف الخمسة الحكم فيما ظلت القضية قيد النظر بحلول نهاية العام.

القسم 5 موقف الحكومة فيما يتعلق بتحقيق المنظمات الدولية وغير الحكومية في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

أعاقت القيود المفروضة على حرية الانساب للجمعيات وحرية التعبير سير التحقيق وتوجيه انتقادات علنية للسياسات التي تنهجها الحكومة إزاء حقوق الإنسان. إلا أن منظمات غير حكومية محلية ودولية نشرت تقارير عن حقوق الإنسان أثناء العام. وأصدرت ثلاثة جماعات رئيسية لحقوق الإنسان تقارير عن قضايا مثيرة للقلق وهي: جمعية البحرين لحقوق الإنسان وهي جمعية مستقلة كان ينظر إليها على نطاق واسع على أنها متحالفة مع حزب التراث الاشتراكي/وجمعية وعد السياسية، وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان التي اعتبرت نفسها مستقلة وإن كان بعض قادتها أعضاء أيضاً في مجلس الشورى الذي يعينه الملك، كما أن رئيسها السابق يعمل سفيراً،

ومركز البحرين لحقوق الإنسان غير المرخص الذي تم حله عام 2004. إلا أنه واصل إصدار تقارير، وغالباً ما نسق نشاطاته مع حركة "حق" المعارضة غير المسجلة. واجتمع مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة حقوق الإنسان والشفافية وتقارير المنظمات.

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الملك مرسوماً لتأسيس مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وتشمل الأهداف المعلنة للمؤسسة التي تموّلها الحكومة حماية حقوق الإنسان بالتوافق مع الإلتزامات الدولية، وتلقي الشكاوى ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وإعداد تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان. وتح الخطط الحكومية للإعلان عن تشكيل المؤسسة الوطنية في 2010. وفي السنوات الأخيرة، سمحت الحكومة بزيادة التفاعل بين جمعيات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان الدولية. وأثناء العام، مارس مواطنون أعضاء في منظمة العفو الدولية عدة نشاطات دون تدخل الحكومة.

ومع أن القانون يحظر تسجيل المنظمات غير الحكومية الأجنبية لدى الحكومة، إلا أنها لم تتدخل عموماً في نشاطات هذه المنظمات، طالما أنها من وجهة نظر الحكومة، لا تتدخل في النظام السياسي. وفي السنوات السابقة، أرسلت الحكومة تحذيرات مكتوبة إلى منظمات غير حكومية أجنبية اعتقدت أنها تدخلت في الشؤون السياسية الداخلية.

في 11 نيسان/أبريل، أنشأت الفيدرالية الدولية للصحافيين أول مركز إقليمي لها في الشرق الأوسط في البحرين.

في 3 حزيران/يونيو، زارت اللجنة الدولية للصليب الذهبي لأول مرة منذ عام 2002 لإجراء تدريبات للمسؤولين الحكوميين ولآخرين ينتمون إلى منظمات غير حكومية على أساليب إدارة السجون ومراكز الاعتقال.

في نيسان/أبريل 2008، عقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جلسة حول ممارسات حقوق الإنسان في الدولة، كجزء من آلية المراجعة الدورية الشاملة. وذكرت بعض المنظمات

غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بما فيها جمعية البحرين لحقوق الإنسان وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان وجمعية البحرين للشفافية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، أن الحكومة لم تخبرهم بالموعد النهائي لتقديم التقارير المترافقه. وحضرت هذه المنظمات غير الحكومية المراجعة وقدمت تقارير خاصة بها.

يوجد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب في البحرين، ويعمل على تقديم النصائح للحكومة بشأن تطوير آليات للتشجيع على احترام حقوق الإنسان.

القسم 6 التمييز وإساءات المجتمع والاتجار بالأشخاص

يكفل الدستور لجميع المواطنين المساواة وتكافؤ الفرص وحق الحصول على الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي والتعليم وحق الملكية ورأس المال والعمل. ولكن حماية هذه الحقوق كانت متفاوتة، وتوقفت على وضع الفرد الاجتماعي والطائفة الدينية التي ينتمي إليها ونوع جنسه.

المرأة

الاغتصاب غير مشروع، إلا أن القانون لا يتطرق لاغتصاب ضمن إطار الزواج. ولا يعد الاغتصاب مشكلة رئيسية في البلاد. وأفادت الصحافة بإلقاء القبض على رجال لارتكابهم هذا الفعل، بما في ذلك حالات قليلة طلب فيها آباء الضحايا تخفيف الأحكام على الجناة.

لم تتناول أية سياسات أو قوانين حكومية العنف المنزلي بشكل صريح. وكان العنف الذي يمارسه الأزواج ضد زوجاتهم متفشياً على نطاق واسع لاسيما في التجمعات السكانية الفقيرة. ونادرًا ما سعت المرأة لإجراءات قانونية لإنصافها من العنف، ولم يكرس أي اهتمام شعبي يذكر لهذه المشكلة. وواصل مركز بتلوكو لرعاية ضحايا العنف الأسري تقديم المساعدة الطبية والنفسية والقانونية والاجتماعية للضحايا وهم بصورة رئيسية من النساء والأطفال. وأدار المركز خطًا ساخنًا لمن يتعرضون لسوء المعاملة وقد سجل 421 حالة (154 رجل و352 نساء و75 أطفال) تتعلق بالعنف المنزلي خلال العام. وحسب رئيسة المركز، تم استقبال 491 حالة من كانون

الثاني/ ينایر إلى آب/ اغسطس. ووفقاً للاتحاد النسائي البحريني وهو منظمة نسائية غير حكومية، أفادت 72 امرأة ب تعرضهن لسوء المعاملة المنزلية على أيدي أزواجهن في الفترة من أيلول/ سبتمبر 2008 إلى أيلول سبتمبر الماضي.

البغاء غير مشروع، ولكنه يحدث. وكانت معظم المؤسسات أجنبيات بعضهن من ضحايا الاتجار الجنسي بالنساء. وكان الزبائن بصورة رئيسية من المقيمين الأجانب ومن السياح.

التحرش الجنسي محظور بقوة القانون ولكنه ظل مشكلة متفشية على نطاق واسع بالنسبة للنساء، لا سيما بالنسبة للأجنبيات اللواتي يعملن خادمات في المنازل وفي وظائف خدماتية أخرى متدنية المستوى. وتناولت الصحف عدداً من الحالات التي أُلقي فيها القبض على رجال لتحرشهم جنسياً بنساء. وتنص المادة 350 من قانون العقوبات على الحبس مدة تصل إلى عام واحد و/ أو بغرامة مائة دينار (\$265) على ارتكاب " فعل فاضح مع أنثى".

وتتوفر خدمات الصحة الإنجابية بما فيها تحديد النسل ورعاية الأمومة مجاناً لجميع النساء. وتتطلب مراكز الصحة من النساء الحصول على موافقة الزوج لإجراء عملية منع الإنجاب، إلا أن تلك الموافقة غير مطلوبة للخدمات الأخرى في تنظيم الأسرة.

في 13 كانون الثاني/ ينایر، طلبت الحكومة من البرلمان سن قانون لتقنين وتوحيد قانون الأحوال الشخصية أو قانون العائلة، للمقيمين السنة والشيعة الذين أداروا نظامياً متوازيين للمحاكم الشرعية. واستجابة لمعارضة الشيعة للتغيرات المقترحة في النظام الشيعي، سحبـتـ الحكومةـ القانونـ الأصليـ وبعـثـتـ إـلىـ البرـلمـانـ قـانـونـ جـديـداـ يـشـمـلـ قـانـونـ الأـحوالـ الشـخصـيةـ لـالـسـنةـ فـقـطـ. وأـقـرـ البرـلمـانـ فيـ 27ـ أيـارـ/ـ ماـيوـ قـانـونـ الأـحوالـ الشـخصـيةـ لـالـسـنةـ وـصـرـدـقـ عـلـيـهـ المـلـكـ. وـاسـتـمـرـتـ الـحـكـومـةـ حـتـىـ نـهـاـيـةـ الـعـامـ بـالـتـعـاوـنـ مـعـ الجـمـاعـاتـ الشـيعـيـةـ عـلـىـ اـسـتـصـدـارـ قـانـونـ شـيعـيـ.

واجهت النساء التمييز ضمن إطار القانون إذ لا يحق للمرأة أن تمنح الجنسية لزوجها أو لأطفالها. ومن حق المرأة أن تطلب الطلاق، إلا أن المحاكم الدينية قد ترفض الطلب. وفي قضايا الطلاق، منحت المحاكم بصورة اعتيادية الأمهات حق حضانة بناتهن حتى سن التاسعة، وأبنائهم الذكور

حتى سن السابعة. وتوول الحضانة عادة إلى الوالد عند بلوغ الأولاد هذين العمرين. وبغض النظر عن قرارات الحضانة، احتفظ الوالد بحق الوصاية على الأولاد أو اتخاذ جميع القرارات القانونية المتعلقة بالأولاد إلى أن يبلغ الواحد منهم 21 عاماً من العمر. وتفقد المرأة غير المواطن حق حضانتها لأطفالها بصورة تلقائية إذا طلت والد أطفالها المواطن بدون سبب وجيه.

يجوز للمرأة أن تملك وترث ممتلكات وأن تمثل نفسها في جميع المسائل العامة والقانونية. وفي حالة عدم وجود وريث ذكر، يجوز للمرأة الشيعية أن ترث جميع الممتلكات. إلا أن المرأة السنينة التي لا يوجد وريث ذكر مباشر لديها لا ترث إلا جزءاً من التركة وفقاً للشريعة. ويتقاسم أخوة المتوفى أو أقاربه الذكور ما تبقى منها. ومن حيث الممارسة العملية، لجأت الأسر المتعلمة بشكل أفضل إلى ترك وصية وإلى مناورات قانونية أخرى لتخفيف التأثيرات الضارة لهذه الأحكام.

تحظر قوانين العمل التمييز ضد المرأة، إلا أن التمييز ضد المرأة كان منهجاً في البلاد لاسيما في أماكن العمل. ووردت عدة تقارير عن سوء معاملة أرباب العمل لنساء غير مواطنات يعملن خادمات بيوت. وفي بعض الأحيان، أدى تأثير رجال الدين من المحافظين المتمسكون بالتقاليد إلى إعاقة حصول المرأة على حقوقها. ووفقاً للبنك المركزي في كانون الأول/ديسمبر 2008، شكلت المرأة 17% في المائة من اليد العاملة في القطاع الخاص و48% في المائة من اليد العاملة في الحكومة.

الأطفال

يحصل الشخص على الجنسية من والديه. ولا يمكن للنساء منح جنسياتهن لأطفالهن، ولذلك يبقى أطفال بعض الأمهات المواطنات والأباء غير لمواطنين بدون جنسية.

التعليم الابتدائي إلزامي لجميع المواطنين ويتم تقوييّه مجاناً للمواطنين وللمقيمين بصفة قانونية. وتتعطل المدارس التي تديرها الحكومة بين الجنسين، إلا أن الأطفال يخضعون لنفس المنهاج الدراسي والكتب الدراسية. ويظل التعليم إجبارياً لجميع الأطفال حتى سن 14 بشكل مجاناً للمواطنين وللمقيمين بصفة قانونية حتى الصف 12.

وأفادت منظمات غير حكومية بأنها لاحظت ازدياداً في عدد حالات سوء معاملة الأطفال في السنوات الماضية، ولكن من غير الواضح ما إذا تزايدت حالات سوء المعاملة أم أن هناك رغبة أكبر في الإبلاغ عن سوء المعاملة. وتختص المحاكم الشرعية وليس المحاكم المدنية بالنظر في الجرائم التي تتعلق بسوء معاملة الأطفال. وأعربت منظمات غير حكومية عن قلقها من عدم وجود نسق ومبادئ توجيهية مكتوبة لمحاكمة الجناه ومعاقبهم، ومن التساهل في العقوبات الخاصة بحالات سوء معاملة أطفال. وأفاد مركز "كن حراً"، التابع لجمعية نساء البحرين الذي يركز على التوعية بسوء معاملة الأطفال ومنعها، بتلقيه ما بين 300-400 رسالة الكترونية شهرياً حول ضحايا سوء المعاملة من أطفال ضحايا سوء معاملة.

وفت الحكومة بصورة عامة بالتزامها برفاه الطفل من خلال تطبيق القوانين المدنية والجناحية ذات الصلة ومن خلال شبكة رعاية اجتماعية واسعة. وفي 30 حزيران/يونيو، دخل قانون جديد حيز التنفيذ يسمح للأطفال الذين يولدون لأمهات مواطنات وآباء غير مواطنين الوصول لبعض الخدمات الاجتماعية المجانية بما فيها التعليم والرعاية الصحية، ومع ذلك فلن منظمات غير حكومية أفادت بأن القانون لم يطبق بالكامل مع نهاية العام.

الاتجار بالأشخاص

يحضر القانون جميع أشكال الاتجار بالأشخاص تمشياً مع بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000 لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، والذي صادقت عليه البحرين عام 2004. ومع ذلك، لا يزال الاتجار بالبشر مشكلة كبيرة.

وكان هذا البلد مقصداً لأشخاص تم الاتجار بهم من جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ومنطقة القرن الإفريقي وشرق أوروبا ودول آسيا الوسطى. وأفادت تقارير أيضاً بأن البلد كان نقطة عبور للعمال من هذه المناطق إلى أوروبا. وجرى الاتجار ببعض الأشخاص لاستغلالهم لأغراض جنسية تجارية، ولكن معظم الأشخاص الذي تم الاتجار بهم كان لغرض تشغيلهم كعمال بناء غير مهرة وخدم بيوت.

ووفقاً لجمعية حماية العمال الوافدين، كان المتجرون الرئيسيون بالبشر شركات توظيف غير قانونية في بلدان المصدر. واستخدم المتجرون عبودية الدين وتبدل العقود والتهديد باتخاذ إجراء قانوني ضد صحایاهم. وأفادت جمعية حماية العمال الوافدين بأن الصحایا كثيراً ما جلبو للشركات صحایا آخرين من مناطقهم في بلدانهم في محاولة منهم لسداد ديونهم. وبموجب القانون، يواجه المتجرون بالبشر غرامات تتراوح ما بين الفين إلى عشرة الآف دينار أي ما يعادل (5,300 - 26,500 دولار أمريكي) وعقوبة إلزامية بالسجن تصل إلى 10 سنوات لكل جريمة. ويواجه أي شخص يتجه بالبشر لصالح مؤسسة غرامة تصل إلى مائة ألف دينار (\$265,000 دولار أمريكي) ونفس أحكام السجن الإلزامي. وفي حالة "الظروف المشددة" التي تتعلق بالاتجار بأمرأة أو طفل يقل عمره عن 15 عاماً، تتضاعف الغرامة وتتضاعف مدة السجن. إلا أنه منذ صدور قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في كانون الثاني/يناير 2008، تم عرض قضية واحدة على القضاء وحكم على امرأة تايلاندية في كانون الأول/ديسمبر 2008 بالاتجار بثلاثة من مواطنها للاستغلال الجنسي التجاري. ولم يحكم على أي مواطن بحريني في هذه القضية.

وشكلت الحكومة وحدة مكونة من 10 أشخاص تابعة لإدارة التحقيقات الجنائية في وزارة الداخلية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وترأست وزارة الشؤون الخارجية لجنة وضع سياسة تتعلق بالاتجار بالأشخاص وضمت ممثلين عن وزارات الداخلية والعدل والإعلام والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى ممثلين عن هيئة تنظيم سوق العمل وثلاث منظمات غير حكومية. وترأست وزارة التنمية الاجتماعية لجنة أخرى كلفت بتقدير وتحديد وضع الصحایا، وضمت هذه اللجنة ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية وهيئة تنظيم سوق العمل. وخلال العام، وفر ملحاً دار الأمان الحكومي للنساء اللواتي يتعرضن للتعنيف والنساء الوافدات، مأوى النساء اللواتي هربن من أرباب عملهن، رغم أن منظمات غير حكومية أفادت بأن قلة فقط من النساء المتجه بهن أو الهاربات استعملن هذا المرفق.

في 1 تموز / يوليو، طبقت هيئة تنظيم سوق العمل قواعد جديدة للتأشيرات للعمال الوافدين في القطاعين العام والخاص للقضاء على بعض الممارسات الخاصة بالاتجار بالعمال وتحفيظ حالات احتجاز أرباب العمل جوازات سفر العاملين أو تقييد حرکاتهم. واستهدفت القواعد الجديدة الممارسة غير القانونية المعروفة " بالتأشيرات المجانية" التي يُمح بموجبها للكفيل باستقدام عامل

إلى البلاد بحجة أنه سيعمل لدى الكفيل ومن ثم يسمح له بالعثور على عمل آخر مقابل رسم يامض يدفعه إلى الكفيل. وفي 1 آب/أغسطس، دخلت قواعد جديدة تسمح للعمال الأجانب بتغيير أماكن عملهم دون إذن أرباب العمل وضمن مدة زمنية محددة حيز التنفيذ. ولكن من الناحية العملية، استمر بعض أرباب العمل بحجز جوازات سفر عمالهم واستخدموها بعض المعايير القسرية المشابهة لتقييد حركة عمالهم. إضافة إلى ذلك، لم تشمل هذه الإصلاحات حوالي 70000 من خدم المنازل الأجانب، وهم الفئة الأكثر تعرضاً للإنجار بهم.

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تقرير الاتجار بالأشخاص الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً في الموقع الإلكتروني www.state.gov/g/tip.

الأشخاص المعاقين أو ذو الاحتياجات الخاصة

يحمي القانون حقوق الأشخاص ذي الاحتياجات الخاصة، ويتعين على عدد من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والدينية مساعدة المعاقين وحمايتهم. ويتعين أن تتضمن المباني العامة الجديدة في موقع البلدية المركزي مرافق لهم. ولا يقتضي القانون تسهيل وصول إليهم إلى المباني غير السكنية.

ولم ترد أية تقارير عن التمييز ضد المعاقين في التوظيف أو التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية. والتحق الأطفال الذين يعانون عجزاً في التعلم أو إعاقات جسدية أو إعاقات في النطق والأطفال المصابون بمتلازمة داون ببرامج تعليمية خاصة في المدارس الحكومية. ولم تمول الحكومة برامج خاصة للأطفال المعاقين الذين لم يجدوا برامج مناسبة في المدارس العامة.

ينطلب القانون أن توفر الحكومة تدريباً مهنياً للمعاقين الذين يرغبون في العمل. ويقتضي القانون من كل رب عمل لديه 100 شخص أو أكثر أن يوظف 2 في المائة من قائمة العمال المعاقين الحكومية؛ إلا أن الحكومة لا ترصد الامتثال لهذا القانون. وعينت الحكومة بعض الأشخاص المعاقين في بعض وظائف القطاع العام.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

يمنح القانون الجنسي البحريني للعرب الذين أقاموا في البلاد مدة 15 عاماً ولغبي العرب الذين أقاموا في البلاد مدة 25 عاماً من قدموا طلبات للحصول عليها. إلا أن عملية التجنس افتقرت الشفافية، ووردت تقارير تفيد بأن تطبيق قانون الجنسية لم يكن موحداً في جميع الحالات. فعلى سبيل المثال، كانت هناك إدعاءات أن الحكومة سمحت لبعض الموظفين الأجانب السنة الذين عملوا في دوائر الأمن لمدة تقل عن 15 عاماً بالتقدم بطلبات للحصول على الجنسية. وأفادت بعض التقارير بأن هناك عرباً شيعة أقاموا في البلاد أكثر من 15 عاماً وأجانب من غير العرب أقاموا في البلاد أكثر من 25 عاماً لم يحصلوا الجنسية.

ورغم أن الحكومة تؤكد أن قانون العمل في القطاع الخاص ينطبق على جميع العمال، إلا أن منظمة العمل الدولية أشارت إلى أن العامل الأجنبي واجه من الناحية العملية تمييزاً في مكان العمل.

في 21 آذار / مارس، توفي مدني سني باكستاني يدعى محمد رياض من حروق أصابته بعد أن أضرم متظاهرون شيعة النار في سيارته في 7 آذار / مارس. ونظرار لملامحه التي عكست أصله العربي، افترض المهاجمون أن الضحية كان عميلاً متخفياً لدى الشرطة لمراقبة نشاطات القرية. وتم اعتقال عشرة من الرجال الشيعة ووجهت إليهم تهمة القتل. وكانت القضية لا تزال قيد النظر في نهاية العام.

الإساءات المجتمعية والتمييز وأعمال العنف القائمة على التوجّه الجنسي و الهوية الجنس

لا يجرم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين المثليين البالغين 21 عاماً من العمر على الأقل، إلا أن النشاطات المثلية الجنسية سواء كانت بين الذكور أو الإناث والتحولين جنسياً لم تكن مقبولة اجتماعياً وكان التمييز ضدها كان شائعاً. ولم ترد أي تقارير تفيد بوقوع عنف ضد أشخاص بناء على توجّههم الجنسي أو هويتهم الجنسية.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

أفادت تقارير صحافية بوجود حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة. ولم ترد أي تقارير تفيد بوقوع أعمال عنف أو تمييز في المجتمع ضد الأشخاص المصابين بالفيروس. واشترطت الحكومة خضوع العمال الأجانب الجدد لفحوصات الأمراض المعدية بما فيها نقص المناعة المكتسبة، وواجه العمال الأجانب الحاملون للفيروس قرار الترحيل من البلاد.

القسم 7 حقوق العمال

أ - الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يمنح القانون العمال بمن فيهم غير المواطنين حقوقاً محدودة لتشكيل نقابات والحق في الانضمام إليها. ويحظر القانون على الجنود الإنضمام إلى النقابات. ويجوز لعمال القطاع الخاص تشكيل نقابات دون إذن مسبق. ويجوز لعمال القطاع العام الانضمام إلى نقابات عمالية وإلى جمعيات مهنية تابعة للقطاع الخاص، إلا أنه يحظر تشكيل نقابات عمالية في القطاع العام. ويتعين على جميع نقابات العمال الانضمام إلى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين. ويسمح القانون بتشكيل اتحادات اضافية، ولكن لم يتم تشكيل أي اتحاد جديد حتى نهاية العام. ووفقاً لاتحاد العام لنقابات عمال البحرين كانت نسبة 18 في المائة من القوة العاملة أعضاء في نقابات، وشكل العاملون في ست مؤسسات حكومية رئيسية نسبة 52 في المائة من عضوية نقابة العمال الإجمالية.

يحظر القانون النقابات من الانخراط في نشاطات سياسية على الرغم من مشاركة مسؤولين في النقابات في منتديات عامة تتعلق بحقوق العمال. ولم يفد الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بأي تدخل حكومي في نشاطاته.

ينص القانون على أنَّ الحق في الإضراب وسيلة مشروعة للعمال للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، إلا أن هذا الحق كان مقيداً. ويحظر القانون الإضراب في قطاعات معينة ترى الحكومة أنها حيوية. وتشمل قطاعات النفط والغاز والتعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات

والصحة وكذلك الصيدليات والمخابز. ويشترط القانون من أجل السماح للعمال بالإضراب وجود عملية توفيق مطولة يتبعها تحكيم إلزامي. ويعين على العمال الموافقة على الإضراب بأغلبية ثلثي الأصوات في اقتراع سري وإخطار وزارة العمل قبل أسبوعين من بدء الإضراب. وحدثت أربعة إضرابات قانونية خلال العام، ولم يكن هناك أي إضراب غير قانوني خلاه. ومع أن المصادر الحكومية أصرت على أن شرط اللجوء إلى التحكيم لم يلغ الحق في الإضراب، فإن القانون لا ينص صراحة على أنه يجوز لنقابة ما أن تصوت على إعلان الإضراب إذا لم تتوافق على قرار المحاكم.

ب - الحق في التنظيم والمساومة الجماعية

ينص القانون على الحق في التنظيم والمساومة الجماعية. ويقتضي القانون أن يعامل أرباب العمل والحكومة النقابات على أنها كيانات قضائية مترقبة. وفي القطاع الخاص، يحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل أرباب العمل في نشاطاتها. وبصورة عامة، حافظت الحكومة على هذا الحق. ويكفل القانون أيضاً حماية للعمال الذين يفصلون من العمل بسبب أنشطتهم النقابية.

لا توجد قوانين خاصة أو استثناءات من قوانين العمل العادلة في مناطق التصنيع الخاصة بالتصدير.

ج - حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري بما في ذلك تشغيل الأطفال، إلا أن التقارير أفادت بحدوث هذه الممارسة لا سيما بالنسبة لخدم المنازل والذين يعملون بصورة غير مشروعة. ولم ترد أية تقارير عن تشغيل الأطفال قسراً أو بالإكراه.

تعرض العمال الأجانب الذين يشكلون 56 في المائة من اليد العاملة (76 في المائة من اليد العاملة في القطاع الخاص) للإجبار على العمل بوجه خاص. وفي بعض الحالات، وصل عمال أجنب

إلى الدولة بكمالة رب عمل معين، ثم غيّروا عملهم بعد ذلك ولكنهم ظلوا يدفعون رسوماً لكتفاليهم الأصلي، مما جعل رصد ومراقبة استخدامهم مسألة صعبة.

وفي حالات عديدة، امتنع أصحاب العمل عن دفع الأجور إلى عمالهم الأجانب عدة شهور وحتى سنوات، ورفضوا منهم الإنذار لمغادرة البلاد. وعملت الحكومة والمحاكم بصورة عامة على تصحيح هذه الإساءات في الحالات التي تم الإبلاغ عنها. وحال الخوف من الترحيل أو من انتقام أصحاب العمل دون تقديم عمال أجانب كثريين شكوى إلى السلطات المختصة.

أجرت الحكومة حملة توعية موسعة، إلا أنَّ العدد من العمال الأجانب لم يكونوا مدربين لحقوقهم بموجب القانون. ونشرت الحكومة كتيبات تشرح حقوق المقيمين من العمال الأجانب في عدة لغات، وزوّدت بعثات دبلوماسية محلية بكتيبات حول هذه الحقوق، وأدارت خطأً ساخناً للضحايا.

في 1 آب/أغسطس، دخلت القواعد الجديدة الخاصة بالسماح لعمال الأجانب (فيما عدا خدمة المنازل) بتغيير أماكن عملهم من دون إذن أصحاب عملهم حيز التنفيذ، إلا أنها خاضعة لبعض القيود. وأفاد مسؤولو هيئة تنظيم سوق العمل بأن بعض العمال غيّروا أصحاب عملهم بموجب هذه القواعد الجديدة، إلا أنَّ منظمات غير حكومية أثبتت أن العديد في قطاع الإنشاءات ما زالوا غير مدربين لهذا التغيير.

لا تغطي قوانين العمل خدمة المنازل تغطية شاملة. وأفادت تقارير موثوقة عديدة بأن خدمة المنازل، لا سيما النساء، أجبروا على العمل لمدة 12 إلى 16 ساعة يومياً، وأنه كان يتطلب عليهم تسليم هوياتهم الشخصية لأصحاب عملهم، وبالكاد مُنحوا أية إجازات وعانوا سوء التغذية والعنف والاعتداءات اللفظية والجسدية بما فيها الاعتداءات الجنسية والاغتصاب. وشكل خدمة المنازل الأجانب نسبة 30 إلى 40 في المائة من جميع حالات محاولة الانتحار التي عالجتها مستشفيات الأمراض النفسية التابعة للحكومة.

يحظر القانون عمالة الأطفال ويضع قواعد لحماية الأطفال من الاستغلال في أماكن العمل فيما تطبق الحكومة هذه القوانين بفعالية. ويُعتقد أن بعض الأطفال عملوا في شركات تديرها عائلاتهم، إلا أن هذه الممارسة لم تكن على نطاق واسع.

تم تحديد الحد الأدنى لسن التوظيف في 16 سنة من العمر. وتمنح وزارة العمل في حالات نادرة استثناءً على أساس كل حالة على حدة للقصر الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 عاماً الذين لديهم حاجة ماسة للمساعدة في توفير دعم مالي لأسرهم. ولا يجوز تشغيل القصر في صناعات تعتبرها وزارة الصحة خطيرة أو غير صحية بما فيها العمل في مشروعات البناء والمناجم وتكرير النفط. ولا يمكن للقصر العمل أكثر من ست ساعات يومياً، ولا يجوز أن يوجدوا في مكان العمل أكثر من سنت ساعات يومياً. ولا تطبق هذه القواعد التنظيمية على أماكن العمل التي تديرها الأسرة والتي لا يوجد فيها مستخدمون سوى أفراد الأسرة.

ووفقاً لبعض المنظمات غير الحكومية، نفذ مفتشو وزارة العمل قوانين عمالة الأطفال بفعالية في القطاع الصناعي. وكان رصد عمل الأطفال خارج هذا القطاع أقل فعالية. ووظفت الوزارة خلال العام 43 مفتشاً عماليًا. وفي آذار/مارس، نظمت وزارة العمل ورشة عمل للضباط وللقضاة والمدعين العامين وللمحامين ولمنظمات غير حكومية ولأرباب العمل لمناقشة عمالة الأطفال.

هـ - ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى للأجور على صعيد وطني. ولا يكسب العمال الأجانب غير المهرة على وجه الخصوص أجراً مساوياً لما تقتربه المبادئ التوجيهية للأجور في دولهم. فعلى سبيل المثال، نفرض الفلبين 80 ديناراً (212 دولار أمريكي) كحد أدنى لأجر لخدم المنازل وتنطلب عقداً موقعاً من قبل الطرفين توافق عليه سفارة الفلبين. ويسمح القانون لأرباب العمل اعتبار المزايا التي تقدم للعمال الأجانب، مثل الرحلات السنوية إلى بلد الأصل وعلاوات السكن والتعليم، جزءاً من الراتب.

وتتفذ وزارة العمل قانون العمل وتراعي ظروف العمل التي ينص عليها القانون بالنسبة لجميع العمال البالغين باستثناء خدم المنازل، شريطة ألا تتجاوز ساعات العمل 48 ساعة في الأسبوع كحد أقصى. ويتعين الحصول على إذن خاص من وزارة العمل لكي يعمل أي شخص أكثر من 60 ساعة في الأسبوع. وبموجب القانون، لا يُشترط من المسلمين العمل أكثر من ست ساعات يومياً و36 ساعة أسبوعياً خلال شهر رمضان. ويحق للعمال الحصول على يوم واحد للراحة بعد العمل لكل ستة أيام عمل متتالية، والحصول على إجازة مدفوعة الأجر مدتها 21 يوماً بعد إتمام سنة واحدة من الخدمة. ويُدفع عن ساعات العمل التي تزيد عن 48 ساعة في الأسبوع نسبة 25 في المائة إضافية عن الأجر المعتاد إذا كانت تلك الساعات خلال النهار، و50 في المائة إذا كانت خلال الليل. ومن الناحية العملية، عمل العديد من خدم المنازل الأجانب أكثر من 60 ساعة في الأسبوع ولم يتلقوا أجرًا إضافياً. وأجرت مفتشية العمل تفتيشات دورية شاملة على مؤسسات القطاع الخاص بما في ذلك التحقق من ساعات عمل الموظفين وأجورهم.

ووفقاً لمنظمات غير حكومية، كانت معايير السلامة في مكان العمل ملائمة، ولكن عمليات التفتيش والامتثال دون المستوى المطلوب. وحددت وزارة العمل معايير للصحة والسلامة في مكان العملنفذتها فريق مكون من ثمانية مهندسين متعدد الاختصاصات على نحو متقطع. وكانت للمفتشين صلاحية فرض غرامات وإغلاق مكان العمل إن لم يحسن أرباب العمل ظروف العمل في آجال نهاية محددة. وأفادت الصحافة خلال العام بعده وفيات في أماكن العمل نتيجة مزيج من عدم ملائمة إجراءات السلامة وجهل العاملين بها، وعدم كفاية معايير السلامة في استخدام المعدات. ولم يُعرف عدد هذه الوفيات بالتحديد. وشملت القطاعات الخطرة على وجه الخصوص قطاع الإنشاء والتعديل وتصلیح السيارات.

في عام 2008، زار المفتشون مجمعاً سكنياً للعمال للتحقق من ظروف إقامتهم وتطابقها مع معايير السلامة والنظافة. وزار المفتشون خلال العام 1316 مجمعاً للعمال، لم يرق 113 منها إلى المستوى المطلوب بسبب مشاكل تتعلق بالسلامة مثل مشاكل الغاز والكهرباء والازدحام وقلة النظافة الصحية وعدم إجراء التصليحات الضرورية بصورة عامة. وأشار المفتشون إلى قلة النظافة في إنذارات أصدروها إلى 138 مجمعاً سكيناً، كما كانت هذه الظروف جزءاً من تبريرهم لإغلاق 28 منها. واقتصرت صلاحية المفتشين على تفتيش الأماكن المسجلة تجارياً، وليس

البيوت الخاصة، حيث أقام وعمل خدم المنازل، أو المجمعات "الخاصة" غير المسجلة، حيث كان يقيم كثير من العمال غير المهرة.

وردت تقارير عن اعتداء أرباب العمل ووكالات التوظيف بالضرب والاعتداءات الجنسية على العاملات الأجنبية اللواتي يعملن خادمات منازل والتي ظلت مسألة شائعة. وأبلغت السفارات المحلية والصحافة والشرطة بعدة حالات منها، إلا أن معظم الضحايا لم يقدم شكاوى ضد أرباب العمل بسبب الخوف، رغم حقهم في القيام بذلك. وفي حالة إقامة إحدى الضحايا دعوى ضد رب العمل، لا يسمح لها بمغادرة البلاد إلى أن يتم البت في الدعوى. وواصلت جمعية حماية العمال الوافدين تقديم الدعم لعدد من الضحايا اللواتي رفعت قضایاهم إلى المحكمة، ولكن قيل إن تعويضات الضحايا كانت متدينة جداً.

عندما يقدم عامل شكاوى، تفتح وزارة العمل تحقيقاً في الأمر وتتخذ في كثير من الأحيان إجراءات تصحيحية. وتلقت وزارة العمل أثناء العام 4,216 شكوى، بما فيها الشكاوى المقدمة من خدم المنازل. وكان معدل عدد الشكاوى المقدمة من خدم المنازل 11 شكاوى شهرياً. وقال مسؤولو الوزارة إنهم تمكنا من حل أغلب هذه القضايا من خلال الوساطة في الوزارة. وتولّ المدعي العام بقية هذه القضايا للتحقيق فيها. وإذا تعذر حل الشكاوى المقدمة إلى وزارة العمل عن طريق التحكيم، تعيين أن تحال إلى المحكمة في غضون 15 يوماً.

في 4 كانون الثاني/يناير اجّلت الحكومة حتى 1 أيلول/مايو تطبيق مرسوم عام 2008 يشترط على الشركات نقل العمال بالحافلات ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير. واستمرت بعض الشركات في نقل العمل الجانب المقيمين على مقاعد في شاحنات مكشوفة، ونجمت عن ذلك أحياناً حوادث مميتة. وأصدرت السلطات 213 مخالفة لانتهاك المنع خلال شهر أيار/مايو وحزيران/يونيو. وترواحت الغرامات ما بين 40 إلى 120 دينار (106-318 دولار أمريكي).

ويحظر مرسوم وزاري العمل في الهواء الطلق من الظهر حتى الساعة الرابعة بعد الظهر في شهر تموز/يوليه وآب/أغسطس. ونتيجة لذلك، أفاد مسؤولو الصحة بانخفاض عدد حالات الإصابة بضربات الشمس نتيجة لارتفاع الحرارة من 1154 إصابة في عام 2007 إلى 814

إصابة خلال العام. ووفقاً لوزارة العمل، فإنها فرضت غرامات على 29 شركة تراوحت بين 50 ديناراً و300 دينار (132 - 792 دولار أمريكي) عن كل عامل لكل مخالفة للحظر أثناء العام، بزيادة عما كان عليه الحال في عام 2007 حيث فرضت غرامات على 21 شركة.